المجلة السعودية للعلوم الإنسانية
الإصدار الأول
المجلد (١) العدد (١)
(١-١٧) ٢٠٢٣

United Arab Scientific Publishing Company

المجلة السعودية للعلوم الإنسانية
Saudi Journal of Humanities

مكانة السعودية الجيو اقتصادية في استراتيجيات القوى التعديلية : مبادرة الحزام والطريق انموذجا

م.م زياد عبدالرحمن علي
(تدريسي في كلية العلوم السياسية | جامعة الموصل)
نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٠ نوفمبر ٢٠٢٣ م

الملخص :

تُعد المملكة العربية السعودية من الدول المحورية في منطقة الشرق الأوسط بسبب موقعها الاستراتيجي وثرواتها النفطية الهائلة ، ومع التغيرات الحاصلة في النظام الدولي برزت قوى دولية جديدة(القوى التعديلية) مثل الصين التي تسعى لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي والسياسي العالمي ، وذلك من خلالا مشاريعها وبرامجها على مستوى العالم ومن ضمن هذه الجهود جاءت مبادرة الحزام والطريق والتي تهدف إلى تعزيز الربط الاقتصادي بين آسيا أوروبا وأفريقيا ، حيث تلعب المملكة العربية السعودية دوراً رئيسياً في هذه المبادرة ، باعتبارها نقطة اتصال حيوية بين قارتي آسيا وأوروبا بفضل موقعها الجغرافي المطل على البحر الأحمر من جهة والخليج العربي من جهة اخرى.
من جهة أخر تتسم العلاقة بين المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية بنوع من التعقيد وتشابك المصالح الاستراتيجية ورغم التباينات التاريخية والإيديولوجية بين الدولتين ، تطورت هذه العلاقة في السنوات الأخيرة لتعكس تلاقي مصالح مشتركة في مجالات عدة ، تسعى كلا الدولتين إلى تعزيز موقعهما على الساحة الدولية من خلال عقد التحالفات والشراكات الاستراتيجية ، فبينما تدعم روسيا مكانة السعودية كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط ، في المقابل تقدر المملكة دور الاخيرة كقوة عالمية كبرى لها وزن استراتيجي مهم على الساحة العالمية.

الكلمات المفتاحية :

(السعودية_ استراتيجيات القوى التعديلية_ الربط الاقتصادي_ روسيا)

المقدمة :

إنَّ تطورات العالم الحديث تستند إلى ركيزة قوية من التبادل والتعاون الدولي حيث يشهد الساحة العالمية تحولات هامة تلزم الدول بتكوين شراكات استراتيجية تعزز التكامل وتحقق التنمية المستدامة وفي هذا السياق يمكن الاشارة إلى مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين كركيزة أساسية في استراتيجيتها العالمية حيث تهدف إلى تعزيز التواصل الاقتصادي والتكامل الإقليمي والدولي وذلك من خلال استعراض التحولات الاقتصادية والسياسية التي تعيشها المنطقة فضلا عن ذلك سنقوم بتحليل مكانة السعودية الجيو اقتصادية في استراتيجيات القوى التعديلية وكيف يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار وتعزيز التكامل الاقتصادي العالمي.

حيث تُعَدُّ المملكة العربية السعودية من بين المناطق الجغرافية الأكثر أهمية على مستوى العالم وينظر إليها على نطاق واسع من قبل القوى الاقليمية والعالمية سيما القوى التعديلية للنظام الدولي (روسيا الاتحادية والصين) نظراً لتاريخها الحافل والمؤثر في مساهمتها البارزة في مجال الحضارة الإنسانية .

إذ تعد مبادرة الحزام والطريق واحدة من أبرز المبادرات الاقتصادية والاستراتيجية التي أعلنتها الصين في العصر الحديث مشيرة إلى طموحاتها الكبيرة في بناء علاقات دولية تعكس التكامل والتعاون المشترك وفي سياق هذا التحول العالمي تاتي هذه الدراسة لاستكشاف وتحليل مكانة المملكة العربية السعودية ضمن استراتيجية القوى التعديلية ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق ، حيث المملكة بوصفها إحدى القوى الناشئة تشهد تحولات هامة في مسارها التنموي وتواجه تحديات وفرصاً تستوجب دراستها وتحليلها.

أهمية الدراسة :

تقدم الدراسة فهمًا عميقًا للمكانة الجيو اقتصادية للمملكة العربية السعودية في الاقتصاد العالمي وكيف يمكن لذلك الدور أن تؤثر في السياق الاستراتيجي للقوى التعديلية فضلا عن ذلك توفر الدراسة تقييمًا شاملاً لتأثير مشاركة السعودية في مبادرة الحزام والطريق على الاقتصاد الوطني وعلى العلاقات الدولية مما يساعد في توجيه السياسات الحكومية بشكل أفضل.

إشكالية الدراسة :

نظرا لما تمثله الدراسة من اهمية جيواقتصادية للمملكة العربية السعودية ومكانتها في استراتيجيات القوى التعديلية تنطلق هذه الدراسة من عدة تساؤلات أهمها:

1. ما هو الدور الجيو اقتصادي للمملكة العربية السعودية في سياق استراتيجية القوى التعديلية سيما في ظل مبادرة الحزام والطريق؟
2. كيف تؤثر العوامل الاقتصادية في تحديد مكانة المملكة في استراتيجية القوى التعديلية؟
3. ما هي التفاعلات بين التطورات الاقتصادية في المملكة وتوجيهات تدفق الاستثمارات والتجارة الناتجة عن مبادرة الحزام والطريق؟
4. ما هي التحديات التي قد تواجه المملكة في تحقيق أقصى استفادة من مبادرة الحزام والطريق وكيف يمكن التغلب عليها؟
5. هل يمكن تحليل مدى تأثير مشاركة المملكة العربية السعودية في مبادرة الحزام والطريق على تشكيل سياق القوى التعديلية في المنطقة وحول العالم؟

فرضية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن مكانة المملكة العربية السعودية الجيو اقتصادية تلعب دورًا حيويًا في إطار استراتيجيات القوى التعديلية(روسيا الاتحادية والصين) خاصة في سياق مبادرة الحزام والطريق ، لذلك نفترض أن الاستفادة الاقتصادية والتعاون الثنائي الذي يتم بين السعودية والشركاء الرئيسيين في هذه المبادرة يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تعزيز العلاقات الدولية وتحقيق توازن القوى في المنطقة.

حدود الدراسة : زمانيا : تقتصر الدراسة على فترة زمنية محددة مركزًا على التطورات والأحداث التي جرت في المملكة العربية السعودية بسياق مبادرة الحزام والطريق خلال فترة معينة مما يعكس التأثيرات الحالية والمتوقعة.

مكانيا : تركز الدراسة على المملكة العربية السعودية وتأثير مشاركتها في مبادرة الحزام والطريق، مع التركيز على العلاقات الجيو اقتصادية والتعاون مع القوى التعديلية الرئيسية سيما روسيا الاتحادية والصين.
موضوعيا : يقتصر التحليل على تأثير المملكة العربية السعودية على الساحة الجيو اقتصادية العالمية من خلال مشاركتها في مبادرة الحزام والطريق فضلا عن مكانة المملكة العربية السعودية في استراتيجية روسيا الاتحادية.
مناهج الدراسة : نظراً لطبيعة الدراسة فإنها ستنهض على فكرة التكامل المنهجي فقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي لوصف العلاقة والمكانة الجيو اقتصادية للمملكة العربية السعودية في استراتيجيات القوى التعديلية (روسيا والصين(
هيكلية الدراسة : انقسمت الدراسة الى مبحثين بالإضافة الى مقدمة وخاتمة جاء المبحث الاول بعنوان مكانة السعودية الجيو اقتصادية في الاستراتيجية الروسية في مطلبين كان عنوان الاول مقومات الاقتصاد السعودي فيما جاء الثاني بعنوان الاستراتيجية الروسية الجيو اقتصادية تجاه السعودية فيما جاء المبحث الثاني بعنوان مكانة السعودية الجيوقتصادية في الاستراتيجية الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق مقسما الى المطلب الاول بعنوان أهداف مبادرة الحزام والطريق وجاء المطلب الثاني بعنوان تحديات المبادرة فيما كانت الثالثة بعنوان مكانة السعودية الجيو اقتصادية في الاستراتيجية الصينة في ضوء مبادرة الحزام والطريق.

المبحث الاول : مكانة السعودية الجيو اقتصادية في الاستراتيجية الروسية
إن دولة بحجم روسيا الاتحادية لا يمكن أن تتصور إنها تقوم بلا وجود علاقات تدعم وجودها ونفوذ يتناسب وحجمها الاقتصادي والجغرافي والعسكري وهذه العلاقات تمتد لتشمل معظم دول العالم وبضمنه منطقة الشرق الاوسط وذلك بحكم علاقات القرب الجغرافي بينهما والتوجه التاريخي لروسيا صوبها وما يحيطها كونها تمثل نقطة هدف في سياسة الوصول للمناطق والمياه الدافئة.
لذا تُعَدُّ منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها المملكة العربية السعودية واحدة من النقاط الرئيسية في المدرك الاستراتيجي الروسي منذ أصبحت قوة عالمية بارزة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة بين القطبين ، بحيث باتت المنطقة تتأثر بشكل كبير بالنفوذ الأمريكي نتيجة لتفكك القطب الثاني الممثل في الاتحاد السوفيتي .
ونظرًا لكون روسيا الوراث شرعية للاتحاد السوفيتي بذلت جهوداً مستمرة لاستعادة تأثيرها في هذه المنطقة بعد فقدانها في عام ١٩٩١ وفي سبيل تحقيق هذا الهدف انتهجت روسيا جملة من الوسائل التأثيرية بما في ذلك الأدوات الاقتصادية والعسكرية بهدف استعادة المكانة التي فقدتها في تلك الفترة.( )
المطلب الاول : مقومات الاقتصاد السعودي
أولا : اقتصاد النفط
حوّل قطاع النّفط اقتصاد المملكة العربية السعودية من اقتصاد يعتمد على الزراعة والتجارة الأساسية إلى اقتصاد يعتمد بقوّة على النّفط ومنذ العصور القديمة حتّى الثلاثينات كان سكان المملكة من البدو الذين يعتمدون على الثروة الحيوانية من أجل البقاء أو على المزارعين والتجار الذين يقيمون في عدد قليل من القرى مع بعض الصيادين وفي وقت لاحق أصبح اعتمادهم على غواصي اللؤلؤ على طول الساحل وحتى الحرب العالمية الأولى إذ يُصنف الاقتصاد السعودي اليوم على أنه واحد من الاقتصادات القوية عالمياً فالأخيرة عضو في مجموعة العشرين التي تضم الدول ال ٢٠ الأقوى اقتصادا على مستوى العالم.( )
ووفقا للأرقام والاحصائيات الحديثة تمتلك المملكة العربية السعودية احتياطي من النفط يُقدر ب ٢٦٧ مليار برميل وبحصة ١٧.٣% من الاحتياطي العالمي النفطي البالغ نحو ١.٥٤٥ تريليون برميل بنهاية ٢٠٢١إذ تُعد ثاني أكبر احتياطي من النفط كما لديها أيضاً خامس أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي ( ).

لذا سيضل النفط ومصادر الطاقة الاخرى لسنوات قادمة أحد اهم أسباب قوة الاقتصاد السعودية بحيث كانت إيرادات النفط هي السبب الرئيسي وراء انتعاش وازدهار العديد من القطاعات الأساسية المكونة للاقتصاد كما أن مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط كانت هي المساهم الأساسي في الموازنة العامة للملكة فحسب آخر الإحصائيات ساهم قطاع الطاقة بأكثر من ٨٥% من موازنة المملكة العربية السعودية.

ثانيا : التحول من الاعتماد على النفط إلى قطاعات أخرى

بخلاف مصادر الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي تمتلك المملكة السعودية موارد طبيعية وتشمل هذه الموارد الرواسب المعدنية الصغيرة من ذهب وفضة وحديد ونحاس بالإضافة إلى الزنك والرصاص والكبريت والفوسفات والحجر وموارد طبيعية أخرى.

فضلا عن ذلك تمتلك السعودية قطاعاً زراعياً صغيراً في الجنوب الغربي حيث يبلغ معدل هطول الأمطار السنوي ٤٠٠ ملم هذا وتعتبر المملكة واحدة من أكبر منتجي التمور حول العالم أما في الجانب الثروة الحيوانية فقد بلغ انتاجها من المواشي في العام ٢٠١٧ قرابة ١٦.٩ مليون رأس.( )

كما تمثل السياحة الدينية القطاع السياحي الأكثر استفادة من رؤية المملكة ٢٠٣٠ ويمكن الاشارة الى أن هذا القطاع يعد في الوقت نفسه ثاني قطاع من ناحية توطين الوظائف ذلك أنه يوفر أكثر من ٩٠٠ ألف وظيفة ، حيث تستهدف الاخيرة زيادة أعداد الحجاج والمعتمرين إلى ٣٠ مليون شخص سنوياً لزيادة إيرادات الحج السنوية إلى نحو ٥٠ مليار ريال اي ما يعادل ١٣.٣٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.

ثالثا : قطاع الاستثمار والعقارات وسوق المال

إن اهمية الاستثمار تتمثل في إعطاء قوة دفع للاقتصاد السعودي وذلك بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الانتاجية الدولية بحيث يكون هذا الاستثمار جزءً اساسيا من الرافعة التي تنقل الاقتصاد الى اقتصاد أكثر كفاءة ومرتبط بالاقتصاد العالمي ومساهم في العملية الانتاجية الدولية.

إذ كانت المملكة العربية السعودية قديماً تضع الكثير من القيود على الاستثمارات الأجنبية الأمر الذي أدى إلى انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى أقل من ٢% في العام ٢٠١٨ وخلال السياسات الإصلاحية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية في الوقت الحالي عادت وسنت قوانين تشجع الاستثمار الأجنبي والتي كانت لها تأثيرات كبيرة قادت إلى ارتفاع مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي السعودي إذ استحوذ قطاع الطاقة على ٣٥% من إجمالي الاستثمارات أما الصناعة فقد استحوذت على ٢٥% فيما كان نصيب قطاع الرعاية الصحية ما يقارب ١٥% وبذلك تهدف المملكة إلى جذب المزيد من الاستثمارات في السنوات القادمة إذ تسعى الى رفع مساهمتها الى ما يقارب ٥.٧% في الناتج الاجمالي بحلول عام ٢٠٣٠.( )

أما فيما يخص سوق العقارات والتي تعد أسرع القطاعات نمواً في المملكة العربية السعودية خاصة بعد دعمها بعدد من صناديق الاستثمار العقاري والتي شهدت نمواً كبيراً في أعدادها هذا وتلعب العقارات دور رئيسي في الاقتصاد غير النفطي للملكة العربية السعودية إذ بلغت قيمة الوحدات المباعة في العام ٢٠١٦ قرابة ال ٧٤.٩١ مليار دولار إلا أن هذا يعتبر انخفاض كبير بقيمة المبيعات المسجلة عام ٢٠٠٧ والتي تم تقديرها ب ٢٣٩.٩٣ مليار دولار.( )

فيما يأتي سوق تداول في المرتبة العاشرة بين أسواق تداول الأسهم والسلع على مستوى العالم كما يعتبر في الوقت الحالي من أسرع الأسواق المالية نمواً في بداية العام ٢٠١٩ حيث انضمت السوق المالية إلى مؤشرات فوتسي راسل وداو جونز للأسواق الناشئة وهذا يعكس بالطبع مدى التقدم الذي يحرزه سوق المال السعودي والذي جعله موضع ثقة بين المتداولين في كافة أنحاء العالم.

رابعا : الاقتصاد السعودي رؤئ مستقبلية

1. تبذل المملكة العربية السعودية كل ما في وسعها لدعم وتطوير اقتصادها وتقليل اعتمادها على النفط والطاقة تخطط المملكة العربية السعودية لإنشاء ٦ مدن اقتصادية إحداها مدينة الملك عبد الله الاقتصادية قد تصل تكلفتها إلى ٦٠ مليار دولار أمريكي ومن المتوقع أن تساهم بـ ١٥٠ مليار دولار أمريكي في الاقتصاد السعودي.

2. وتعد رؤية ولي العهد الأمير محمد بن سلمان سمة مميزة للاقتصاد السعودي الحالي مع الخطة التي تمت الموافقة عليها في عام ٢٠١٦ والتي بموجبها أجرى ولي العهد الأمير محمد بن سلمان تغييرات جوهرية لدعم اقتصاد المملكة العربية السعودية.

3. الأهداف الاقتصادية لرؤية ٢٠٣٠

أ- الهدف الأساسي لرؤية ٢٠٣٠ هو دعم الاقتصاد السعودي بتقليل الاعتماد على المصادر النفطية وتنويع مصادر الدخل ويتمثل ذلك في دعم القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية.

ب- تتبع المملكة برنامج للخصخصة أبرز ملامح هذا البرنامج تمثلت في طرح أسهم شركة أرامكو السعودية للاكتتاب العام فالأخيرة هي المسؤولة عن انتاج وإدارة معظم احتياطي المملكة من النفط.

ت- بعد اعتماد الحكومة السعودية لرؤية ولي العهد ٢٠٣٠ تم إجراء بعض الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال والقطاع المالي تسعى الحكومة كذلك إلى تحقيق أكبر قدر من الشفافية بإصدار قانون بخصوص مشاركة القطاع الخاص وزيادة القوى العاملة من السعوديين.

المطلب الثاني : الاستراتيجية الروسية الجيو اقتصادية تجاه السعودية

إن اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين وبكميات كبيرة إلى تزايد اهمية المنطقة ومنها (المملكة العربية السعودية) التي ذهبت لبناء علاقات سياسية واقتصادية فاعلة ومؤثرة مع القوى العالمية الكبرى ونتيجة غياب التأثير العربي الفاعل بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها عام ٢٠٠٣ وكذلك بسبب سقوط الأنظمة العربية في مصر وليبيا عام ٢٠١١ نتيجة أحداث الربيع العربي التي أدت إلى غياب تأثير سوريا فضلاً الصراعات الداخلية والحرب الطائفية فيها ومن ثُمَ بروز السعودية التي شهدت علاقتها مع القوى الكبرى عدة خلافات وتنافس وصراع في مناطق وملفات مختلفة ولأهمية العامل الدولي لذلك سيتم تناول دور روسيا الاتحادية في المنطقة سيما السعودية منها فضلا عن مكانة الاخيرة في المدرك الاستراتيجي الاقتصادي الروسي.

إن الوصول الى الاهداف هو جوهر الاستراتيجية في جميع مستوياتها والهدف يعبر عادة عن حاجة يراد تحقيقها أو واقع يراد تغييره وعلى مستوى الدول تسعى الاستراتيجيات الى تحقيق اهداف تخدم مصالح هذه الدول في المجالات المتنوعة على الصعيدين الداخلي والخارجي وكي تحقق تلك الاهداف وتصل الى تلك المصالح تقيم علاقات مع غيرها من الدول والطرف الاخر في هذه العلاقة اذا كان من الدول القوية المتقدمة يدرك تلك الاهداف ويعي تلك المصالح فيقابلها باستراتيجيات اقوى منها بغية تحقيق مكاسب ومصالح له وفق اهدافه الاستراتيجية وبهذا تتحول العلاقة الى مصالح ومنفعة مشتركة اما اذا كان الطرف الاخر من الدول النامية او الاقل قوة فربما يعجز عن تحقيق مكاسب او مصالح في مواجهه استراتيجية الدول الكبرى وعلاقاتها معه فيغدو ميدانا لها كي تجني المكاسب وتحقق الاهداف على حساب مصالحه.( )

بينما تسعى القوى الكبرى إلى تحقيق تأثير اقتصادي عالمي في النظام الاقتصادي الجديد تتجلى جهود روسيا في استعادة مكانتها كمركز للقوة إذ تركز جهودها على السيطرة على الدول التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة ويعود هذا الاهتمام إلى رغبتها في إقناع الدول الأخرى بأن نفوذ الغرب يتراجع ويرى الروس بأن الغرب يشكل التهديد الرئيسي لأمنهم القومي إذ تظهر وثائق السياسة الخارجية الروسية بشكل ضمني أو صريح تصورها لنهاية النظام العالمي الأحادي القطب وحقوق روسيا لتحقيق دور أكثر أهمية في النظام العالمي الجديد يتجلى هذا التوجه في استخدام روسيا للدبلوماسية الطاقوية كعنصر أساسي في سياستها الخارجية حيث تسعى من خلالها إلى تسيير شؤونها العالمية ومواكبة التحولات الدولية.( )

هنا يمكن الاشارة إلى أن العلاقات السعودية الروسية مرة بفترات من عدم التوافق الأيديولوجي والديني حيث لعبت المملكة العربية السعودية دوراً محورياً في دعم المقاتلين الافغان ضد الجيش السوفييتي في الثمانينيات فيما استمرت القوات المدعومة من قبل المملكة العربية السعودية في القتال في جبهات اخرى في منطقة ما بعد الاتحاد السوفييتي ، بما في ذلك حرب الشيشان الثانية والتي استمد منها الرئيس فلاديمير بوتين رأس ماله السياسي وذلك من خلال تعامله مع الصراع وربما يحمل بوتين العازم على استعادة مكانة وهيبة الحقبة السوفييتية.

بدأت العلاقات بين روسيا والسعودية عام ١٩٢٦ عندما اعترف الاتحاد السوفييتي السابق بعبد العزيز سعود ملكاً على الحجاز وبعد ذلك بدأت روسيا بفتح قنصلية لها في البلاد لتصبح أول دولة كبرى تعترف بالمملكة العربية السعودية ، ولتحقيق اهدافها وغاياتها بذلت روسيا الاتحادية جهودا كبيرة لأحياء العلاقات مع المملكة العربية السعودية التي ينظر اليها على أنها الراعي السياسي للإسلام ، حيث كانت الاتصالات مجمدة بحكم الامر الواقع منذ اندلاع حرب الشيشان الاولى وكان هدف روسيا إقناع المملكة العربية السعودية بدعم روسيا سياسيا بشان الشيشان أو على الاقل التوقف عن انتقادها لسياسات روسيا وكانت الزيارة الاولى التي قام بها ولي العهد السعودي الامير عبدالله بن عبدالعزيز الى روسيا في عام ٢٠٠٣ بمثابة إشارة لتطبيع العلاقات بين البلدين حين صرح الامير السعودي أنداك صراحة بأن الصراع في الشيشان هو شأن داخلي روسي ويجب تنظيمه بما يتماشى مع الاجراءات الدستورية الروسية بعد ذلك بدأت حقبة جديدة من العلاقات بين البلدين شملت تنسيق السياسات للتأثير على أسعار النفط في الاسواق العالمية وتطوير التجارة وجذب الاستثمارات.( )

وبعد وصول بوتين إلى السلطة عام ٢٠٠٠ بدأ يحاول التقرب من دول الخليج العربي ففي عام ٢٠٠٧ زار المملكة العربية السعودية وأصبح أول رئيس روسي يزورها ودخل مرحلة التبادل الرسمي للزيارات وبعد ذلك زار الملك سلمان العاصمة الروسية موسكو ليصبح أول ملك يزور روسيا الاتحادية.

بالنسبة لروسيا الاتحادية فإن زيادة الشراكة مع أعضاء مجلس التعاون الخليجي سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أمر أساسي لسياسة موسكو الخارجية القائمة على تعزيز عالم متعدد الأقطاب وتراجع نفوذ الولايات المتحدة الامريكية في المناطق الاستراتيجية مثل منطقة الخليج العربية ( ).

إن الأهمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية في الاستراتيجية الروسية تتزايد فهي تعني الكثير بالنسبة لروسيا اليوم ويبدو أن الواقعية الجديدة الروسية هي النتيجة الإجمالية لذلك.( )

إذ يعُد منطقة الشرق الأوسط وخاصة المنطقة العربية بوابة روسيا ، إذ نلاحظ ان هناك عدة أسباب وراء دبلوماسية الطاقة الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط: ( )

- تمتلك دول المنطقة أكثر من نصف احتياطيات العالم من النفط والغاز.
- يسيطرون على الطرق البحرية الاستراتيجية التي يمكنها نقل النفط والغاز.
- المنطقة قريبة من أوروبا وهي واحدة من أكبر أسواق الطاقة في العالم.
- لدى روسيا اثنين من أكبر منافسيها في المنطقة أرامكو السعودية وقطر غاز.

إذ تمتلك روسيا الاتحادية من المقومات التي تضعها في مصاف القوى الكبرى فهي تعد قوى عظمى في مجال الطاقة فهي تمتلك فضلا عن قدراتها النووية الهائلة أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم إذ يبلغ احتياطاتها ٥٤.٣ ترليون متر مكعب اي ما يعادل ٢٧.٥ % من الاحتياطيات العالم وتعد شركة غاز بروم الروسية اكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم فهي تتحكم في ٩٠% من انتاج ونقل الغاز الروسي بالإضافة الى ذلك تمتلك روسيا سابع احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج العربي وفنزويلا وعلى هذا الاساس تسعى الاستراتيجية الروسية إلى إنشاء قطاع طاقة حديث ليكون من بين الافضل في العالم وبناء علاقات استراتيجية مع دول النفط الاستراتيجي سيما السعودية وذلك لإبراز اهميتها العالمية كأكبر مزود للغاز الطبيعي في العالم.( )

ونتيجة لذلك زادت أيضًا أهمية المنطقة بالنسبة لروسيا حيث يرتبط أمن روسيا الاتحادية القومي وحجم اقتصادها ارتباطًا وثيقًا بالمنطقة وهو ما ينعكس في جهودها للوصول إلى معظم دول المنطقة من خلال الاستثمارات في قطاع الطاقة ويمكن تلخيص أسباب التواجد الروسي في الشرق الأوسط في سببين رئيسيين:( )

يكمن السبب الأول في الحفاظ على مكانتها الرائدة في تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا سيما مع ظهور غاز شرق البحر الأبيض المتوسط حيث يمكن لاوربا أن تقلل أعتمادها على الغاز الروسي لذلك فإن تحرك روسيا هو لضمان استمرار نفوذها في مجال الطاقة.

فيما يكمن السبب الثاني: تعزيز النفوذ في منطقة الشرق الأوسط من خلال التحالفات الاقتصادية ومحاولة مزاحمة للولايات المتحدة الامريكية على تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب يقوم على التفوق في مجال الطاقة.

فوفقا لبيانات الطاقة تسعى روسيا إلى لعب دور مهم في المنطقة للاستفادة من الثروات المكتسبة وزيادة نفوذها خاصة في دول الخليج سيما المملكة العربية السعودية وذلك في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وذلك من خلال تحديد أسعار النفط حيث تشكل إيراداته نحو ٥٥% من الميزانية الروسية لذلك كان اهتمام روسيا يكمن في ضرورة تنسيق أسعار النفط وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والفني مع دول الخليج العربي وجذب الاستثمارات من الخليج وهو ما انعكس في اتفاقية ٢٠١٧ بين روسيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية التي انعكست في قرار إنشاء صندوقان الأول بقيمة ١٠ مليارات دولار والثاني بقيمة مليار دولار مخصصان للاستثمار في حقول النفط.( )

من خلال ذلك عملت المملكة العربية السعودية على استمرار خفض إنتاجها النفطي كما نجحت في إقناع عدد قليل من الدول الأعضاء في تجمع أوبك+ للدول المصدرة للنفط بخفض إنتاجها مجددا، بهدف دعم أسعار الخام في السوق العالمية وهو ما يتوافق مع الاهداف والاستراتيجية والروسية في المنطقة ، حيث يمكن تلخيص استراتيجية روسيا الطاقوية في المنطقة على النحو الاتي:

1. الشراكة في مشاريع التنقيب عن النفط والغاز وتطويره.
2. المشاركة في مشاريع البنية التحتية لنقل الطاقة مثل محطات شحن النفط.
3. توقيع اتفاقيات ثنائية في مجال الطاقة والسياسة الخارجية مع المملكة العربية السعودية وقطر وإيران ودول أخرى غنية بالطاقة في المنطقة.
4. العمل مع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على آليات تثبيت أسعار الطاقة.
5. استخدام مزيج من إمكانات روسيا والمنطقة لتصدير الطاقة كورقة مساومة في العلاقات مع الغرب.( )

وهنا يمكن الاشارة أيضًا إلى أن حياد المملكة العربية السعودية تجاه الغزو الروسي لأوكرانيا يتناقض مع ردودها الأكثر قسوة على التدخلات العسكرية الروسية السابقة ويعكس هذا قبول المملكة العربية السعودية المتزايد لسياسة خارجية متعددة الأطراف وتخفيف الخلافات الطويلة الأمد بين البلدين بشأن الصراعات في الشرق الأوسط ، وعلى الرغم من الضغوط المتزايدة من قبل الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا للوقوف في وجه روسيا الاتحادية والمساعدة في خفض أسعار النفط إلا أن المملكة العربية لم ترضخ لتلك الضغوط ومن غير المرجح أن تزيد المملكة العربية السعودية إنتاجها النفطي بشكل كبير أو توافق على الإجماع الغربي على عزل روسيا.( )

إن رد المملكة العربية السعودية على حرب روسيا الحالية مع أوكرانيا يقع في مكان ما بين هذين الموقفين ولكن حيادها المعلن لا ينبغي أن يعادل اللامبالاة بالقضية الأوكرانية أو تداعيات الصراع حيث أعربت وسائل الإعلام السعودية عن قلقها من تأثير تصرفات روسيا الاتحادية والانتقام الغربي على النظام الدولي ووصف مقال نشرته صحيفة عكاظ في ٨ آذار الغزو الروسي لأوكرانيا (بأنه عمل مزعزع للاستقرار على غرار الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وزعم أن روسيا وضعت سمعتها الدولية وهيبتها وحتى كرامتها الوطنية على المحك الشديد.(

لذلك يمكن القول إن السعودية ليس لديها سياسة واضحة المعالم تجاه التدخلات العسكرية الروسية فبعد حرب جورجيا عام ٢٠٠٨ أعربت المملكة عن تعاطفها مع قرار روسيا الاتحادية التدخل في منطقة أوسيتيا الجنوبية الانفصالية وأفاد الأمين العام لمجلس الأمن القومي آنذاك الأمير بندر بن عبد العزيز آل سعود أن المحادثات مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تتعمق فضلا عن التعاون العسكري والفني بين البلدين ، فبعد الغزو الروسي الأول لأوكرانيا في شباط ٢٠١٤ أعربت المملكة العربية السعودية عن دعمها لسلامة أراضي أوكرانيا وصوتت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢/٦٨ الذي أدان ضم شبه جزيرة القرم.

وبالتالي تهدف روسيا من تواجدها في المنطقة إلى إرسال رسالة إلى العالم أنه لا غنى عن الدور الروسي في المنطقة لحل النزاعات والصراعات وزيادة نفوذها الاقتصادي للاستفادة من المنطقة وتطويق الغرب والحد من توسع الشرق الأقصى في مجال الطاقة.( )

هنا يجدر الاشارة إلى ان اهمية منطقة الشرق الاوسط لا تقتصر على الاهمية الجيوسياسية والجيو اقتصادية فحسب بل هناك اهمية اخرى للمنطقة (السعودية) توازي ذلك بل ربما تتفوقها في كثير من الاحيان وهذه الاهمية تكمن في مقوماتها التي تعطيها ميزة كبيرة في التفاعلات الدولية ومنها الممرات المائية والموارد البشرية والحضارة التاريخ فضلا عن النفط والغاز الطبيعي كل هذه المقومات تعطي بعدا اخر تجعل من المملكة العربية السعودية مميزة في التفاعلات الدولية.

وتأكيدا على مكانة السعودية الاقتصادية دعمت روسيا دعوة المملكة للانضمام إلى كتلة البريكس التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن هذا الدعم يأتي تقديرا لجهود صاحب السمو الملكي ولي العهد في دعم الاستقرار والتوازن في أسواق النفط وقدرته على تحقيق خطط التنمية الطموحة للمملكة كما ساهمت جهود الاخيرة في إبرام اتفاق أوبك+ التاريخي الذي يدعم استقرار أسواق النفط من خلال اعتماد منهجية لمواءمة حجم الإنتاج مع الطلب العالمي على النفط لخدمة المنتجين والمستهلكين على حد سواء وقد انعكست هذه الاتفاقية بشكل إيجابي على استقرار أسعار الطاقة العالمية وعززت العلاقات بين البلدين واتفقت البلدين على الوقوف في وجه الإرهاب وتجفيف منابعه لما يشكله من خطر على الأمن والاقتصاد العالمي.( )

في ختام هذا المحور حول مكانة المملكة العربية السعودية الجيو اقتصادية في الاستراتيجية الروسية يمكن القول أن العلاقات بين البلدين تشهد تطوراً ملحوظاً على مختلف الأصعدة إذ تظهر الروابط الاقتصادية والسياسية بين السعودية وروسيا استراتيجية ذكية تلبي مصالح كل طرف وان تأثير هذه العلاقات يتجلى في مجالات الطاقة والتجارة وتعزز التعاون الثنائي بينهما على الساحة الدولية.

وفي سياق الرؤية السعودية ٢٠٣٠ التي تسعى إلى توطين ما يصل إلى ٥٠٪ من نفقاتها الدفاعية وتنمية القطاعات غير النفطية تمنح الصفقة المملكة العربية السعودية التكافؤ النظري مع الإمارات العربية المتحدة في العلاقات الدفاعية مع روسيا وميزة على الشركاء العرب الآخرين وهي تفعل ذلك ضمن معايير متطلباتها العسكرية وطبيعة التهديدات الإقليمية المتطورة وعلاقتها الحالية مع الولايات المتحدة وبالتالي

من المؤكد أن العلاقات السعودية الروسية تضيف مصداقية إلى العروض الروسية التي تركز على الأمن في المنطقة وتعزز احتمال مشاركتها المملكة العربية السعودية في بناء محطات الطاقة النووية وتدعم مقترحات الكرملين لأمن الخليج لتقويض النفوذ الأمريكي في المنطقة وسط تغيير الاخيرة في سياسة ضبط العالم واحتمال تقييد مبيعات الأسلحة إلى المملكة السعودية والبيئة الخليجية الحالية التي تثمن التعاون المشترك، حيث تضع المملكة العربية السعودية نفسها في وضع يسمح لها ببناء المزيد من الاعتماد المتبادل مع روسيا إذا أصبح التعاون الدفاعي المقترح مع روسيا حقيقيا فسيتعين على قادة المملكة تحديد ما إذا كانت أي زيادة ملحوظة في الاستقلال الاستراتيجي الذي قد تستمده المملكة تستحق احتمال إضعاف التعاون الدفاعي والاستخباراتي بشكل كبير مع الولايات المتحدة وبالنظر إلى المخاطر والمصالح التي لا تزال تربط المملكة العربية السعودية بالولايات المتحدة والغرب يبدو من غير المرجح أن تتخذ المملكة العربية أي خطوات نهائية من شأنها أن تعرض تلك العلاقات مع الولايات المتحدة للخطر وسيستمر المسار الأكثر ترجيحًا مع التحوط المقاس حيث تقيس المملكة العربية السعودية الضغوط الداخلية الأمريكية وخطوات الادارات الامريكية التي تؤثر على العلاقات الثنائية.

إن تفعيل التعاون بين البلدين يعكس توجهاتهما نحو تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي وتعزيز الأمن والتنمية وهو ما يظهر الالتزام المشترك بتعزيز السلم وحل النزاعات بشكل سلمي وتبادل الآراء حول القضايا الإقليمية والدولية الهامة.

وهنا ايضا يمكن الاشارة الى ان الاستراتيجية الروسية في المنطقة تهدف إلى عدة نقاط رئيسية:

اولا : إعادة توازن القوى للمنطقة وذلك من خلال مزاحمة الولايات المتحدة في المنطقة بإيجاد حزمة من الدول تقف في وجه الأحادية القطبية.

ثانيا : تحقيق الأمن لحدودها الجنوبية بمنع اندلاع أية صراعات أو انتشار عدوى الصعود الإسلامي في الجزء الجنوبي الذي أطلقت عليه الفضاء الإسلامي الموحد.
ثالثا : تحقيق المصالح الاقتصادية بعد أن كان العنصر الأيديولوجي يتغلب في معظم الأحيان على العنصر الاقتصادي
وفي هذا السياق يتم تسليط الضوء على دور المملكة العربية السعودية كلاعب إقليمي مهم وشريك مهم على الساحة الدولية حيث تساهم في بناء جسور التفاهم والتعاون بين الدول وتعزز دورها كلاعب استراتيجي في المنطقة.
المبحث الثاني : مكانة السعودية الجيوقتصادية في الاستراتيجية الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق
لم تكن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية تسري على وترية واحدة فراوحت ما بين القطيعة التامة الى الاقتراب الحذر المقتصر على المصالح بينهما إلى التعاون في المشاريع الاستراتيجية فالمملكة ترغب بتعويض النقص في أسوقها سيما الجانب العسكري منها ، في المقابل ترغب الصين بسوق اقتصادي قوي في الخليج فضلا عن سعيها الى توسيع انتشارها العسكري بدافع اقتصادي لكن بحذر من الولايات المتحدة الأمريكية لان الأخيرة تعُد منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ لها لا يمكن لأي قوة مشاركتها هذا الموقع المهم ، بالمقابل تدرك المملكة العربية السعودية أنه لا يمكن الاعتماد في توفير كل احتياجاتها لضمان أمنها على الولايات المتحدة الامريكية لأنها تخضع لمزاج وأفكار الحزبين الجمهوري والديمقراطي ، وهي بحالة غير مستقرة في علاقاتها مع السعودية ولا بد من إيجاد شريك آخر متمثل بالصين لكنها تدرك أيضا ان الاخيرة لا تملك أي قوة عسكرية في الخليج العربي وبذلك هي غير قادة على توفير أي ضمانات أمنية للمملكة السعودية فاقتصرت العلاقات بين البلدين على التعامل الاقتصادي وتوفير بعض احتياجاتها للأمن الوطني السعودي تلك الاحتياجات التي تمتنع الولايات المتحدة عن توفريها لمختلف الأسباب والظروف لذلك أثيرت مبادرة الحزام والطريق المتطورة في الصين لأول مرة من قبل الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام ٢٠١٣ وأطلقتها الحكومة الصينية رسمياً في مارس ٢٠١٥ باسم الرؤية والتحرك للدفع بالتشارك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين وقد تم التركيز عليها عند تحليل المكانة الجيو اقتصادية للمملكة العربية السعودية في الاستراتيجية الصينية فضلا عن تأثير السياسات الصينية على المجتمع الدولي ولا سيما على البلدان التي على طول مسارات المبادرة.( )
حيث زادت عدد الدول الأعضاء في مبادرة الحزام والطريق من ٦٥ دولة من الدول الأعضاء الأصليين خلال إطلاقها الرسمي في عام ٢٠١٥م إلى ١٣١ دولة اعتباراً من شهر أبريل عام ٢٠١٩ حيث رحبت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصفة عامة بهذه المبادرة وهدفها المتمثل في تحسين الاتصال الإقليمي ومع أنّ كل اقتصاد لأي دولة من الدول الأعضاء يتمتع بقدرة مختلفة على الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق اعتماداً على حجمها وهيكلها ومستوى تنميتها ومزاياها المميزة المختلفة إلا أنّ هذه الخصائص بدورها تشكل استثمارات وبرامج مبادرة الحزام والطريق لكل دولة مضيفة ومشاركتها الثنائية والمتعددة الأطراف المرتبطة بها مع الصين مثل
المطلب الاول : اهداف مبادرة الحزام والطريق
تسعى جمهورية الصين الشعبية إلى تنفيذ مبادرة الحزام والطريق بغية تحقيق عدة اهداف يمكن إجمالها فيما يلي :( )
-1الاستفادة من نمو التجارة العالمية حيث يتوقع للتجارة العالمية المزيد من النمو خلال السنوات المقبلة مدفوعة بعدة عوامل من بينها الزيادة المتوقعة في حجم الطبقة الوسطى في العديد من مناطق العالم لاسيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فضلا عن منطقتي آسيا والمحيط الهادئ حيث تسعى الصين إلى الاستفادة من هذا النمو الاقتصادي المتوقع للتجارة العالمية من أجل تصريف منتجاتها .
-2تعزيز مكانة عملة اليوان الصيني عالمياً من خلال السعي إلى مواصلة عملية تدويل عملتها المحلية ومحاولة الوصول إلى جعلها العملة الرئيسية للتبادل التجاري العالمي سيما بعدما تمكن اليوان عام ٢٠١٦ من الانضمام إلى سلة حقوق السحب الخاصة _التابعة لصندوق النقد الدولي إلى جانب العملات الأربع المدرجة وهي الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني، ويمثل استخدام اليوان في

تسوية التعاملات التجارية الصينية مع الدول الأعضاء في مبادرة الحزام والطريق كخطوة كبيرة تسعى إليها الصين من أجل تداول عملتها.( )

-3تطوير الاقتصاد الصيني حيث سعت الحكومة الصينية إلى تبني العديد من المبادرات لتطوير المناطق الغربية من جغرافيتها والتي تعاني ضعفاً اقتصادياً مقابل المناطق الاخرى ، حيث أطلقت في عام ٢٠٠٠ حملة في هذا الإطار تحت شعار الاتجاه غرباً لتحفيز النمو الاقتصادي ، ومن ثم تمثل المبادرة في جانب منها محاولة لإحداث توازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدولة ومن جهة ثانية تهدف المبادرة إلى مساعدة الصين على إنفاذ خطتها الاقتصادية التي تحمل شعار صنع في الصين ٢٠٢٥ والتي تهدف إلى تحويل الصين إلى اقتصاد متقدم ذي قيمة مضافة عالية مع نقل الشركات ذات التصنيع منخفض التكلفة إلى الدول الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا.( )

-4تعزيز مكانة شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية حيث تسعى الحكومة الصينية إلى تشجيع شركاتها العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة إلى الاستفادة من المبادرة من أجل لعب دور حيوي في إنشاء البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد كبير من الدول المنظمة للمبادرة بما يساهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية خاصة شركة هواوي فضلاً عن زيادة حصتها السوقية من التجارة الإلكترونية العالمية.

-5تعزيز وجودها في منطقة أوراسيا وهي المنطقة التي تتمتع بأهمية جيواستراتيجية كبيرة .

-6توسيع الدور الخارجي للصين شمل المبادرة دولاً ومناطق تعاني صراعات واضطرابات داخلية وهو الأمر الذي يتطلب حماية المشروعات الضخمة التي يتم إنشاؤها ضمن المبادرة وهو ما يتطلب توفير قوات عسكرية لحمايتها.

-7تأمين استقرار إمدادات الطاقة تسعى الصين إلى تجنب أزمة حادة تترتب عليها إعاقة وصول الإمدادات إليها ما يهدد استقرار الاقتصاد الصيني وتتعاظم هذه المخاوف نظراً لأن (٨٠%) من احتياجات بكين من الطاقة تمر عبر مضيق ملقا وذلك على الرغم من تزايد وارداتها من الطاقة من روسيا وكازاخستان ، وتحاول الصين التخفيف مخاطر معضلة ملقا ولذلك تهدف من خلال مشروع الحزام والطريق إلى تطوير عدد من الممرات التجارية البديلة للمضيق مثل خط أنابيب النفط بين الصين وميانمار وكذلك الممر الاقتصادي الباكستاني – الصيني والذي يهدف إلى ربط ميناء جوادر جنوب باكستان بمنطقة "شينغيانغ شمال غرب الصين عبر مجموعة من الطرق والسكك الحديدية وأنابيب النفط ومع اكتمال المشروع يتوقع أن يستخدم الممر لاستيراد احتياجات الصين من الطاقة من منطقة الخليج العربي.( )

المطلب الثاني : تحديات المبادرة

في عالم مليء بالتحولات الاقتصادية والتغيرات الجيوسياسية المتسارعة يتطلب النجاح في أي مشروع استراتيجي عالمي تفكيراً متقدماً وتخطيطاً دقيقاً إن الوقوف أمام التحديات الهائلة ومتعددة الأبعاد لمشروع الحزام والطريق الصيني يشكل جزءاً أساسياً من رحلة تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه لذلك تحتاج القيادة المختصة بالمشروع إلى فهم عميق لهذه التحديات والتزام قوي بتطبيق استراتيجيات ملائمة للتغلب عليها.

أحد أبرز التحديات التي تواجه المشاريع الاستراتيجية عالمياً هو التكيف مع التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية والسياسية فالتحولات في السياسات الحكومية والقوانين التجارية فضلا عن التقلبات في أسواق المال تمثل عوامل مؤثرة بشكل كبير على استراتيجية المشروع ونجاحه في تحقيق أهدافه.( )

يواجه تنفيذ مشروع طريق الحرير الجديد عددًا من التحديات المؤسسية والأمنية مع اختلاف وتنوع الأنظمة والمصالح السياسية والاقتصادية للدول المشاركة.

يتمثل التحدي الأول في وجود حوكمة ضعيفة وبيروقراطية عميقة وعدم استقرار سياسي محتمل حيث تمتلك الدول المُشارِكة في مشروع والحزام والطريق نظمً سياسية واقتصادية متنوعة ومختلفة مع وجود مخاطر قانونية ومالية للاستقرار السياسي أو الاستقرار الاجتماعي وتتمتع الدول المشاركة في تنفيذ المشروع بمستويات مختلفة من التنمية وتباين كبير في حوكمة المؤسسات قد تؤدي إلى إعاقة تطوير البنية التحتية وتنمية التجارة والاستثمار بين الدول الداخلة في الطريق.( )

فيما يتجسد التحدي الثاني في الهيمنة الصينية على تنفيذ المشروعات المختلفة مع عدم الأخذ في الاعتبار الظروف المحلية للدول المختلفة وعلى الرغم من اعتبار الدول المشاركة في طريق الحرير الجديد أن المشاركة الكبيرة للصين في تنفيذ المشروعات من خلال التمويل والإدارة ستُساهم في تسريع معدلات الإنجاز لكنّها قد لا تحقق تأثيرا إيجابيا جيّدا في الاقتصادات المحلية لهذه الدول .( )
اما التحدي الثالث فيكمن في المشكلات التي تواجه تنفيذ مشروعات البنية الأساسية حيث تتمثل القضية الرئيسة لتوسيع نطاق تمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات الصناعية في تمويل الديون وخاصة التمويل بالعملات الأجنبية ومن ثمّ قد لا تتدفق الاستثمارات الخاصة إلى الدول التي تواجه أزمات في تسديد ديونها السيادية .
يتمثل التحدي الرابع في التداعيات المحتملة دوليا نتيجة التوترات الجيوسياسية حيث توجد هناك مخاطر محتملة من التداعيات السياسية المتوقعة للتوترات العسكرية في بحر الصين الجنوبي والمشروعات التي تكون سببًا للمنافسة الجيوسياسية بين الدول الكبرى سيما الولايات المتحدة واختلال التوازنات السياسية في العالم.( )
المطلب الثالث : المكانة الجيو اقتصادية للسعودية في ضوء مبادرة الحزام والطريق
في عصر يتسم بالعولمة والترابط والتحولات الديناميكية في الاقتصاد العالمي تدرك الدول بشكل متزايد أهمية إقامة شراكات قوية لتحقيق النمو والتنمية المستدامين وهناك مبادرتان بارزتان من بين مبادرات أخرى تجسد هذا المبدأ وهما مبادرة الحزام والطريق والرؤية السعودية ٢٠٣٠ التي تتولى المملكة العربية السعودية تنفيذها وعلى الرغم من أنها نشأت من مناطق وسياقات مختلفة إلا أن هذه المبادرات تشترك في علاقة تكافلية لا تعزز الثروات الاقتصادية لكلا البلدين فحسب بل تعزز أيضًا التعاون الدولي والمنفعة المتبادلة.
لم تعترف المملكة العربية السعودية بالصين الشعبية عند قيامها كدولة عام ١٩٤٩ ولم يتبدل موقفها من ذلك حتى عام ١٩٧٥ حيث انحازت آنذاك للموقف الامريكي الداعم للصين الوطنية تايون ويمكن الاشارة في نهاية المطاف الى ان التغيرات الدولية نهاية ثمانينيات القرن الماضي هي التي دفعت السعودية والصين للتحرك نحو تطبيع العلاقات الدبلوماسية وبالتالي فتحت الصين اول قنصلية لها في مدينة جدة السعودية عام ١٩٩٣.
ان الاهتمام الصيني بالشرق الأوسط سيما منطقة الخليج العربي وبالتحديد المملكة العربية السعودية حديثا مقارنة بالدول الكبرى ومع مرور الوقت استمرت أهمية المنطقة التصور الاستراتيجي الصيني في التزايد التي أولت أهمية كبيرة لهذه المنطقة ووسعت علاقاتها الدبلوماسية مع مختلف الدول وزادت الاستثمار والتجارة وشكلت مع بعض دول الخليج اعتماداً متبادلاً في توفير النفط الخام للصين مقابل توريد السلع الصينية. ( )
عندما اعتلى الملك الراحل عبد الله بن عبدالعزيز رسميا عرش المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٥ ترأس السياسة الخارجية بسياسته (انظر شرقا) التي أدركت أن المصالح التجارية وحتى الاستراتيجية للمملكة السعودية تتحرك بشكل متزايد شرقا ، طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نمت الصادرات السعودية إلى الاقتصادات الكبيرة في آسيا، وخاصة مع الصين ارتفعت التجارة السعودية- الصينية وحدها من ١.٨ مليار دولار في العام ١٩٩٩ إلى ٧٠.٢ مليار دولار في العام ٢٠١٢ حيث باتت الصين الشريك التجاري الأول للمملكة العربية السعودية وأكبر مستورد للنفط الخام وفي الآونة الأخيرة قامت القوتان الصاعدتان بتوسيع علاقاتهما إلى ما هو أبعد من التجارة وفي عام ٢٠٢٢ رفعت الدولتين مستوى علاقتهما إلى شراكة استراتيجية شاملة لقد تحولت العلاقة السعودية الصينية من هيكل جامد قائم على النفط إلى شراكة أكثر شمولا تشمل مشاريع البنية التحتية ونقل التكنولوجيا المتقدمة، حيث يعتقد القادة السعوديون أن الاستثمارات والخبرة الصينية يمكن أن تساعدهم في تنويع اقتصادهم بعيدًا عن النفط والغاز أصبحت المملكة العربية السعودية أكبر شريك تجاري للصين في الشرق الأوسط.( )
إذ لم تعد الصين تعتمد فقط على توفير السلع لدول المنطقة بل توسعت صادراتها لتشمل بيع الأسلحة والعلوم والتكنولوجيا فضلا عن فتح مشاريع استراتيجية مشتركة وبالتالي بدأت في التنافس

والتزاحم مع الولايات المتحدة بمساحة نفوذ في الخليج العربي بل وأكثر من ذلك بدأت تقدم نفسها كصانع سلام في الشرق الأوسط وليس محرضاً على الحرب مثل الولايات المتحدة الأمريكية خاصة عندما تمتلك القدرة على ذلك من خلال القيام باتباع استراتيجية إرساء الأمن بعيدا عن الحرب والانقسامات الدينية والعرقية ودعم مشاريع المصالحة الدولية لتعزيز عمليات التجارة والتنمية بما يؤدي إلى ازدهار المنطقة سيما في سياق مشروعها العملاق الحزام والطريق واسع النطاق للدول التي يمر بها المشروع.( )

ويمكن الاشارة هنا ايضا الى ان زياره الملك سلمان بن عبدالعزيز الى الصين عام ٢٠١٧ قد شكلت نقلة نوعية في العلاقات الثنائية بين البلدين على اعتبارها انها اول زيارة رسمية لعاهل سعودي الى بكين وقد جاءت تلك الزيارة عقب زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ للمملكة العربية عام ٢٠١٦ وعلى هامش تلك الزيارة وقع الطرفان اتفاقيات تصل قيمتها الى ٦٥ مليار دولار وجاء ذلك عقب رفض الولايات المتحدة الامريكية تزويد المملكة السعودية بتكنلوجيا الطائرات بدون طيار.( )

كانت المملكة العربية السعودية ومنذ عام ٢٠٠٢ أكبر مصدري النفط الخام للصين ، ويقال إن الاخيرة تلقت تأكيدات متكررة من الرياض بأنها يمكن أن تعتمد على المملكة السعودية لتوفير إمدادات ثابتة من النفط الخام ووفقا لتعليق نشرته وكالة الأنباء المحلية لجمهورية الصين الشعبية في كانون الثاني ٢٠٠٦ (المملكة العربية السعودية مورد نفط جيد جدا وموثوق به إنها ليست مثل نيجيريا المشحونة بعوامل الاضطراب لدرجة أن إمداداتها النفطية تتقلب بشكل حاد) فالمملكة العربية السعودية لديها نفط خام حامض أكثر مما يمكنها بيعه والصين مستعدة لبناء مصافي جديدة لمعالجته منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين التزمت بكين والرياض بالاستثمار المشترك وبناء مصافي النفط في الصين اعتبارا من عام ٢٠١٦ أكمل البلدان أو هما في طور بناء ما لا يقل عن أربع مصافي ومجمع لتخزين النفط في مواقع مختلفة في جمهورية الصين الشعبية.( )

وتساعد الشركات الصينية في بناء البنية التحتية في المملكة بما في ذلك السكك الحديدية عالية السرعة والطاقة المتجددة والاتصالات وبموجب شراكتهما الاستراتيجية الجديدة اتفقت البلدان على خطة مواءمة بين مبادرة الحزام والطريق الصينية والأجندة المحلية لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ووقعتا عشرات الاتفاقيات التي تشمل الطاقة الهيدروجينية وتصنيع المركبات الكهربائية وتكنولوجيا المعلومات ٥ Gوفي علامة أخرى على الشراكة الوثيقة بينهما أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ في قمة خليجية عام ٢٠٢٢ أن الصين تهدف إلى البدء في شراء النفط باليوان بدلاً من الدولار.( )

من الأمور المركزية في الرؤية السعودية ٢٠٣٠ هو الدافع لتنويع الاقتصاد بما يتجاوز عائدات النفط وتركز المبادرة على تطوير قطاعات مثل السياحة والترفيه والتكنولوجيا والرعاية الصحية والطاقة المتجددة فضلا عن تركيز الرؤية على التقنيات العالمية الجديدة والتحول الاقتصادي ومجالات أخرى وهي تشمل (الحوسبة السحابية والتكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي والطاقة الجديدة، وإنترنت الأشياء والمدن الذكية والعلوم الطبية) وتتناسب كل هذه المجالات تمامًا مع مزايا الشركات الصينية وبالتالي توفر فرصًا هائلة للتعاون بين مبادرة الحزام والطريق والرؤية السعودية ٢٠٣٠ ولا تساهم هذه القطاعات في النمو الاقتصادي فحسب بل تساهم أيضًا في تحسين نوعية الحياة للمواطنين السعوديين علاوة على ذلك تعمل رؤية السعودية ٢٠٣٠ على تعزيز الانفتاح الثقافي والتعبير الفني وتمكين المرأة مما يؤدي إلى التحول المجتمعي وإثراء نسيج الأمة.

إذ تسعى الصين الى بناء شراكات اقتصادية مع الحد بشكل كبير من الالتزامات الامنية او المواقف السياسة بغية الحفاظ على مصالحها الاقليمية وتسعى ايضا الى الحفاظ على العلاقات ثنائية مميزة مع الدول المختلفة المدفوعة بالأهداف بدلا من التهديد وبناءً على ذلك صاغت الصين رؤية واضحة لعملية الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية وفق خطوط واضحة رسمتها كمحددات لاستراتيجيتها في المنطقة سيما العربية منها وتتمثل بالتالي: ( )

: 1عدم التدخل هو احد اهم المبادئ الشاملة لسياسة الصين الخارجية.

: 2دعم استقرار البنية الاقليمية المثيرة للخلافات.

:3عدم الاهتمام بطبيعة الانظمة السياسية الحاكمة في المنطقة وترويج أيدولوجيتها في الخارج فضلا عن احترام معتقاداتها وايديولوجيتها الدينية.

: 4ما يهم الصين في المنطقة هو تامين اكبر قدر ممكن من الاستقرار الامني كمتطلب رئيس للتنمية الاقتصادية وقد قدمت الصين مساعدات اقتصادية لتطوير قدرات دول المنطقة على ضمان الاستقرار بلغت قيمتها اكثر من ٣٠٠ مليون دولار وفقاً للإعلان التنفيذي الصيني العربي الخاص بمبادرة الحزام والطريق لعام ٢٠١٨.

وبصرف النظر عن التكامل الاقتصادي بين البلدين فإن العلاقة الأمنية بينهما قد تقدمت أيضًا الأمر الذي يثير استياء الولايات المتحدة الأمريكية كثيرًا وفي سعيها لتنويع إمداداتها من الأسلحة بدأت المملكة العربية السعودية في شراء المزيد من الأسلحة من الصين وتحقيقًا لهذه الغاية يفيد بعض الباحثين أن المملكة السعودية تعاونت مع الصين لتصنيع طائرات بدون طيار وصواريخ باليستية في أكتوبر ٢٠٢٣ حيث أجرى البلدان ثاني مناورة بحرية مشتركة وفي الوقت نفسه يعمل البلدان على توسيع حوارهما في المنتديات الدولية حيث أصبحت المملكة العربية السعودية عضو شريك في الحوار في منظمة شنغهاي للتعاون وهي عضوية قد تسهل المزيد من التعاون الدفاعي.( ).

ويرتكز الدور المحوري للمملكة العربية السعودية على تحفيز القدرات الفنية والإدارية واللوجستية للطريق بفضل موقعها المتميز كنقطة محورية وسط الدول الإسلامية والعربية وآخر بوابة رئيسية لدخول قارة أوروبا والبوابة الأولى إلى قارة أفريقيا حيث يحقق طريق الحرير ومبادرة الحزام والطريق طموح المملكة في تنويع اقتصادها بعيداً عن النفط وفقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠ لتصبح قوة اقتصادية واستثمارية كبرى تربط القارات.

وفي ظل التغيرات الجغرافية والسياسية يمكن للمملكة العربية السعودية أن تلعب دورا محوريا في عملية الاستقرار والتنمية في المنطقة من خلال التعاون في مبادرة الحزام والطريق مع لعب الصين دورا نشطا كشريك لمصالح السعودية في غضون ذلك توقعت الصين أن تساعد المملكة في إحياء طريق الحرير بما يتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ والذي سيكون ضروريا لتحقيق التعاون والتنسيق الإقليميين بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.

في نهاية هذا المحور حول مكانة المملكة العربية السعودية في الاستراتيجية الصينية وتحديداً في ظل مبادرة الحزام والطريق نستطيع أن نرى تطورًا ملحوظًا في العلاقات بين البلدين تظهر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين السعودية والصين تناميًا ملحوظًا حيث تعتبر مبادرة الحزام والطريق أداة فعّالة لتعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات تبرز مبادرة الحزام والطريق كإطار استراتيجي يجمع بين البنية التحتية والاقتصاد وتفتح أفقًا جديدًا للتعاون الثنائي يشكل توسيع هذا التعاون الاستراتيجي خطوة هامة نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة وخارجها.

إن تركيز مبادرة الحزام والطريق على تطوير البنية التحتية يتوافق بسلاسة مع تطلعات الرؤية السعودية وذلك من خلال ربط الاخيرة بالأسواق الرئيسية على طول مسارات المبادرة والتي تمكن الدولة من الوصول إلى قاعدة عملاء أوسع بينما تستفيد المبادرة نفسها من الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة كبوابة إلى الشرق الأوسط إن الخبرة الصينية في تطوير البنية التحتية تكمل طموحات المملكة العربية السعودية لبناء مدن حديثة وشبكات النقل ومرافق الطاقة وتعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة.( )

فضلا عن مكانة المملكة العربية السعودية في تعزيز التبادل الثقافي والتجاري بين البلدين وتظهر التفاعلات الإيجابية بينهما في مجالات الطاقة والاستثمار والتكنولوجيا مما يسهم في تعزيز الروابط الثنائية وتعزيز الرفاه الاقتصادي للطرفين في الختام يمكن القول إن السعودية تحتل مكانة بارزة في الخريطة الاستراتيجية الصينية والتعاون المتنوع بينهما يعكس التطلعات المشتركة نحو تحقيق التنمية المستدامة والازدهار المشترك.

وفي ختام هذا المحور يمكن القول أن الافتراض القائل بأن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية سيشكل تهديدا لنفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ويقوض عمل المؤسسات المالية التي يسيطر عليها يستبعده كبار مسؤولي صندوق النقد الدولي وتظهر نظرة سريعة على العديد من خرائط مبادرة الحزام والطريق التي لم يكن أي منها رسميا أن كلا من طرق الحرير القارية والبحرية في الواقع تطويق الشرق الأوسط وتجاوزه وكما كان الحال في الماضي فإن هدف مبادرة الحزام والطريق المعاصرة المستخدم النهائي وهو الغرب وبشكل أكثر دقة أوروبا الغربية إن المحاولات الإعلامية

والعلمية لربط كل ما تفعله الصين في الشرق الأوسط بمبادرة الحزام والطريق أمر مثير أما بالنسبة للصينيين فالشرق الأوسط هو في المقام الأول جسر ونقطة انطلاق ووسيلة للوصول إلى الهدف الحقيقي أوروبا وهذا ما ورد ضمنا أيضا في وثيقة مبادرة الحزام والطريق الرؤية والعمل موكدة أن أوروبا هي الوجهة النهائية.

الخاتمة:

ختاماً تناولت الدراسة مكانة السعودية الجيو اقتصادية في استراتيجيات القوى التعديلية مبادرة الحزام والطريق انموذجا وحاولت معالجة والتحقق من الافتراض الرئيسي لها وهو : أن مكانة المملكة العربية السعودية الجيو اقتصادية تلعب دورًا حيويًا في إطار استراتيجيات القوى التعديلية (روسيا الاتحادية والصين) سيما في سياق مبادرة الحزام والطريق لذا يمكن القول أن الاستفادة الاقتصادية والتعاون الثنائي الذي يتم بين المملكة العربية السعودية والشركاء الرئيسيين في هذه المبادرة يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تعزيز العلاقات الدولية وتحقيق توازن القوى في المنطقة.

وهو ما تم اثباته من خلال دراسة مستفيضة للأستراتيجيتين الجو اقتصادية الروسية والصينية تجاه المملكة العربية السعودية ومشكلات المنطقة العربية وذلك من خلال تحليل وشرح أهداف الاستراتيجية لكلتا الدولتين في المنطقة وأدوات القوة التي اعتمدتها كليهما للوصول إلى أهدافها.

حيث تُعَدُّ المملكة العربية السعودية من بين المناطق الجغرافية الأكثر أهمية على مستوى العالم وينظر إليها على نطاق واسع من قبل القوى الدولية سيما القوى التعديلية للنظام الدولي كروسيا الاتحادية والصين نظراً لتاريخها الحافل والمؤثر في مساهمتها البارزة في مجال الحضارة الإنسانية.

وعلى الرغم من المخاوف المعلنة والتي تطرقنا اليها من خلال بحثنا تظل المملكة العربية السعودية ملتزمة التزاماً راسخاً باستراتيجية تضمن علاقاتها بسياسة خارجية متعددة الاتجاهات حيث تسعى إلى إيجاد التوازن بين الشراكات التقليدية مع الولايات المتحدة وأوروبا وإقامة علاقات أوثق مع القوى غير الغربية مثل الصين وروسيا.

لذا تحاول القوى الكبرى اكتساب مكانة اقتصادية عالمية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال إقامة علاقات متوازنة مع البلدان المعتمدة على الطاقة وقد اهتمت روسيا باستعادة دورها كمركز قوة مع محاولة إقناع الدول الأخرى بأن نفوذ الغرب آخذ في التراجع سيما أنها تنظر إلى الغرب باعتباره التهديد الرئيسي لأمنها القومي.

في المقابل تكمن قوة روسيا الأساسية في الشرق الأوسط في عدم تقيُّدها بتحالف دائم مع أي من القوى الإقليمية الكبرى وعدم وجود التزام ضروري بالنسبة إليها تجاه المنطقة وهذا يُمكِّنها من العمل بدرجةٍ من المرونة والتوازن بين الأقطاب المتنافسة وهو ما أثبته التحوُّل في العلاقات الروسية مع تركيا في صيف عام ٢٠١٦ والتحوُّل الحالي الملحوظ في العلاقات مع المملكة العربية السعودية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات ولعل أهمها:

(1 تمثل المملكة العربية السعودية دورًا مهمًا في مبادرة الحزام والطريق نظرًا لموقعها الاستراتيجي كجسر رابط بين الشرق والغرب فضلا عن استثماراتها الكبيرة في مختلف المشاريع والقطاعات وهو ما يعكس تفانيها في تعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية.

(2 بناءً على تحليل جغرافي دقيق واقتصادي متعمق، أظهرت الدراسة أن المملكة العربية السعودية تحتل موقعاً بارزاً في النظام الاقتصادي العالمي بسبب مواردها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي.

(3 إن أهمية منطقة الشرق الأوسط سيما المملكة العربية السعودية لا تقتصر على الأهمية الجيوسياسية والجيو اقتصادية فقط بل هناك أهمية أخرى توازي ذلك، بل ربما تتفوق عليها في كثير من الأحيان. تكمن هذه الأهمية في مقوماتها التي تمنحها ميزة كبيرة في التفاعلات الدولية تشمل هذه المقومات الممرات المائية والموارد البشرية والحضارة التاريخية فضلا عن النفط والغاز الطبيعي. تلك المقومات تمنح المملكة العربية السعودية بعداً آخر مميزا في التفاعلات الدولية.

(4 بناءً على تحليل للتطورات السياسية والاقتصادية، يتضح أن مشاركة السعودية في مبادرة الحزام والطريق تعكس استراتيجية مدروسة لتعزيز دورها في الاقتصاد العالمي وتحقيق التكامل الإقليمي والدولي.
(5 باستناد إلى دراسة للتأثيرات الاقتصادية والسياسية، يمكن التأكيد على أن مشاركة السعودية في مبادرة الحزام والطريق تسهم في تعزيز العلاقات الدولية وتحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي.
(6 توجيه السياسات الحكومية نحو استغلال الفرص الناشئة بشكل أفضل وتعزيز دور السعودية في الساحة الدولية من خلال تحسين التخطيط الاقتصادي وتوجيه الاستثمارات بشكل استراتيجي.
بناءً على الاستنتاجات العلمية يمكن صياغة التوصيات الآتية:
(1 ينبغي على المملكة العربية السعودية تعزيز تعاونها الدولي وذلك من خلال توسيع الشراكات الاستراتيجية مع الدول الأخرى المشاركة في مبادرة الحزام والطريق وهو ما يمكنها من تعزيز دورها وتأثيرها الاقتصادي .
(2 ينبغي على المملكة العربية السعودية تعزيز الشراكات الجواقتصادية مع القوى التعديلية (روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية) من خلال تطوير علاقات تعاونية تعزز التكامل الاقتصادي والسياسي ، وتسهم في تبادل المعرفة والتكنلوجيا.
(3 ينبغي على المملكة العربية السعودية العمل على تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي مع دول الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا، وذلك من خلال مشاركة فعّالة في مبادرة الحزام والطريق.
(4 على المملكة العربية السعودية الاستثمار في تطوير القدرات البشرية وتأهيل الكوادر الوطنية للاستفادة القصوى من فرص التعاون والاستثمار المتاحة ضمن إطار علاقاتها الدولية سيما مع القوى التعديلية.

المصادر والمراجع:

((وليد حسن محمد ، دور الرئيس بوتين في رسم الاستراتيجية الروسية الجديدة ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العددان ٦٤,٦٥، ٢٠١٦،ص ٢٨٢ .
(2(عمار محمد سلو العبادي ، محددات السياسة النفطية الانتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية ، دراسات استراتيجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ، أبو ظبي ، ٢٠١١ ، ص ص ٩_ ١٠.
3) bp Statistical Review of World Energy 2022
4) https://www.mewa.gov.sa/ar/Pages/default.aspx (https://od.data.gov.sa)
5) https://etqanlawfirm-sa.com
(6(دونمي تشين ، مبادرة الحزام والطريق الصينية والرئوية السعودية ٢٠٣٠ مراجعة الشراكة تحقيقا للاستدامة ، مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية ، الرياض ، ٢٠٢١ ، ص ٤.
(7(خديجة لعريبي ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، ٢٠١٣,٢٠١٤ ، ص ص ٩٠ _ ٩٣ .
(8)نردين حسن الميمي ، الاستراتيجية الروسية في ظل نظام احادي القطبية الثوابت والمتغيرات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، ٢٠١١ ، ص ٦٨.
(9)Witold rodkiewicz, Russia's Middle easteRn policy regional ambitions, global objectives,osw studies, im. marka Karpia / centre for eastern studies ,2017 p9.
(10(جوليانو بيفولشي ، زيارة بوتين إلى السعودية والإمارات تسلط الضوء على سياسة روسيا الخارجية في دول الخليج ، التقرير الجيوسياسي، أوراسيا الخاصة ، المجلد ٣٧ العدد ٢، روما ، ٢٠٢٣. وعلى

الرابط التالي-https://www.specialeurasia.com/2023/12/11/putins-saudi-arabia-uae : russia/
11) Steve A. Yetiv-Katerina Oskarsson, Challenged Hegemony: The United States, China, and Russia in the Persian Gulf, Standford University Press, California 2018, p. 111.
(12)(لمى مضر الامارة ، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة على المنطقة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ٢٠٠٩، ص١١٠ .
(13)(اسامة مخيمر ، الطاقة والعلاقات الروسية مع اسيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٧٠ ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ٩٢.
(14)(أنظر حسين بهاز ، السياسة الخارجية الروسية في الفضاء العربي من المنظور الايدلوجي الى البرغماتي ، مجلة تحولات ، العدد الاول ، ٢٠١٨، الجزائر ، ص ص ٧٤ ، ٧٥.
(15)(حنان مخازنية ، دور القوى التعديلية في تشكيل النظام الدولي : روسيا انموذجا ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، ٢٠١٨-٢٠١٩ ، ص ص ٦٠ ، ٦٢.
16) Maria Al-Mukhaleh, "Three Axes of Russian-Gulf Relations: Oil, Nuclear, Military Cooperation and Armament , Opinions on the Gulf Journal, 134, 2019, p. 38-39.
(17)شناز بن قانه ، الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية ، مجموعة مؤلفين في مبادرة الحزام والطريق الصينية : مشروع القرن الاقتصادي في العالم ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ٢٠١٩ ، ص ١١٧.
18) Steve A. Yetiv-Katerina Oskarsson, Challenged Hegemony: The United States, China, and Russia in the Persian Gulf, Standford University Press, California 2018, p. 111.
(19)(العلاقات السعودية الروسية: تطابق الرؤى والمصالح المشتركة ، وكالة الانباء السعودية ، ٢٠٢٤ ، على الرابط التالي https://www.spa.gov.sa/en/N2009894 :
(20)(واثق علي الموسوي ، مبادرة الحزام والطريق بين الاثار والتحديات ، الجزء الثاني ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان ، ص ٦١.
(21)(عزة جمال عبدالسلام زهران ، الدور المحوري للسعودية مع الصين في احياء طريق الحرير في ضوء رؤية ٢٠٣٠،كلية العلوم الادارية ، جامعة نجران ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٩ ، ص ١٨٩. كذلك أنظر حيدر حسين أل طعمة ، مبادرة الحزام والطريق: الاهداف والتحديات ، مركز الفرات ، ٢٠٢٢، العراق.
_حق السحب الخاص هو اصل احتياطي دولي استحدثة صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٩ ليصبح مكملا للاصول الرسمية الخاصة بالبلدان الاعضاء وتتحدد قيمة حق السحب الخاص وفقا لسلة من خمس عملات ، فهي تعني تعني حقوق السحب الخاصة عملياً، إعطاء كل دولة مشتركة بها، في إطار صندوق النقد الدولي[ر]، الحق بأن تسحب مبلغاً محدداً، بالعملات القابلة للتحويل، يعادل حصتها من هذه الحقوق، محسوبة بنسبة حصتها في الصندوق. ويعني ذلك أيضاً، أن الدول الأعضاء المشتركة في الاستفادة من هذه الحقوق، تتبادل عملياً فيما بينها توزيع الحقوق، مقابل تقديم عملاتها القابلة للتحويل. ويلتزم كل عضو تقديم عملته الخاصة، أو أي عملة قابلة للتحويل، في حدود ضعفي مبلغ مخصصاته المتراكمة في حقوق السحب الخاصة، عندما تطلب إليه إدارة الصندوق ذلك. للمزيد أنظر : الموسوعة العربية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط الاتي https://arab-ency.com.sy/ency/details/654/8 :
22) Mikhail Lobanov , Jelena Zvezdanovic Lobanova, Aims and objectives of the "One Belt, One Road" initiative , Institute of International Politics and Economics ,Belgrade, Republic of Serbia,2016,p90.

(23)(احمد حسين الخطيب ، الاستراتيجية الصينية في اطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي ، مجلة جيل ، مركز جيل البحث العلمي ، العدد٢٤، الجزائر،٢٠١٩،ص١١٩.
(24)(اميرة احمد حرزلي ، مبادرة الحزام والطريق الصينية : الخلفية والاهداف والمكاسب، مجموعة مؤلفين في مبادرة الحزام والطريق الصينية : مشروع القربن الاقتصادي في العالم ، برلين ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ص ص ٧٣-٧٤.
(25)(تشاو لي ، مبادرة الحزام والطريق الصينية من منظور الاقتصاد الثقافي العالمي، ترجمة محمد بيج وشية يانغ، دار الامان ومنشورات الاختلاف ومنشورات ضفاف ، الجزائر،٢٠١٨،ص ص ٣١٤-٣١٥.
(26)(علي صلاح وشادي عبدالوهاب، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ٢٦، ٢٠١٨،ص٤.
(27)حمد مطاوع، طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى، والوزن الاستراتيجي، والتحديات، مجلة سياسات عربية، عدد ٤٦، ٢٠٢٠، ص٣.
(28)علي صلاح وشادي عبدالوهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦.
(29)ناصر التميمي ، صعود الصين : المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربيا، مجموعة مؤلفين في العلاقات العربية الصينية ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠١٧،ص ص ٣١٤-٣١٥ .
30) Al- Tamimi. Naser. China–Saudi Arabia Relations, 1990–2012: Marriage of Conven ience or Strategic Alliance. Abingdon, UK and New York: Routledge Press, 2013, 86.
(31)(كولين إتش ، دالتون ميليسا ، جي وإيرفين ، ماثيو ، ٢٠١٣. المملكة الذرية: إذا صنعت إيران القنبلة، فهل ستكون السعودية هي التالية؟ مركز الأمن الأمريكي الجديد، واشنطن شباط/فبراير٢٠١٦.
32) Shi Ting, "How China is Building Bridges with the Middle East", Bloomberg News, 26 January2016.
(33) Downs, Erica, 2011. "China–Gulf Energy Relations", in Bryce Wakefield and Susan L. Levenstein, eds, China and the Persian Gulf: Implications for the United States Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 62 . 34) Alterman, Jon B. and Garver, John W., 2008. The Vital Triangle: China, the United States, and the Middle East, Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 33.
.
(35)سمر سعيد وستيفن كالين، "المملكة العربية السعودية تدرس قبول اليوان بدلاً من الدولار في مبيعات النفط الصينية"، وول ستريت جورنال ، ١٥ مارس ٢٠٢٢، https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-considers-accepting
(36) Niu Xinchun, 2014. "China's Interests in and Influence over the Middle East", Con temporary International Relations Vol. 24, No. 1, January/February, p. 40.
(37)ديون نيسنباوم، "السعوديون يتفقون مع الولايات المتحدة على مسار تطبيع علاقات المملكة مع إسرائيل" ، وول ستريت جورنال، ٩ أغسطس ٢٠٢٣، https://www.wsj.com/articles/us-saudi-arabia-agree-to
(38)ماهيش باثاك ، ستجلب مبادرة الحزام والطريق والرؤية السعودية ٢٠٣٠ ازدهارًا جديدًا ، ٢٠٢٣ معلومات على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي : http://www.chinatoday.com.cn/ctenglish/2018/commentaries/202309/t20230906_800341424.html